مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908

شبهات المستشرقين حول السند والمتن(*)

إعداد

د/حمود رشيد دهران المقاطي
دكتوراه في التفسير وعلوم القرآن
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

*- تاريخ تسليم البحث ٢٠١٩/١٢/٩م تاريخ قبوله للنشر١٨ /١/ ٢٠٢٠م.

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وجعل القرآن له دليلا وهاديا ومبشرا ونذيرا، والصلاة والسلام على من كان خلقه القرآن، فقام به عملا وتعليما صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين: أما بعد:

فإن العلم يشرف بشرف متعلقه، فكلما كان العلم متصلا بالله جل شأنه زاد شرفه، وعظمت الرغبة فيه، والسنة النبوية من أجل العلوم التي تتعلق بتفصيل وتبيين مراد الله ﷻ.

والسنة النبوية الصحيحة وحي من الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣-٤]. فهو ﷺ بمقتضى كونه رسولاً أولاً، ثم بمقتضى شهادة هذا النص وأشباهه ثانيًا لا يمكن أن يقر على خطأ أبدًا.

ولقد عرف الصحابة منزلة السُنَّةِ فَتَمَسَّكُوا بها، وَتَتَبَّعُوا آثار رسول الله ﷺ، وَأَبوَا أن يخالفوها متى ثبتت عندهم، كما أَبوَا أنْ ينحرفوا عن شيء فارقهم عليه، واحتاطوا في رواية الحديث، خشية الوقوع في الخطأ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يتَسَرَّبَ إِلَى السُنَّةِ المطهرة الكذب أو التحريف، وهي المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، ولهذا تَتَبَّعُوا كل سبيل يحفظ على الحديث نوره، فآثروا الاعتدال في الرواية عن رسول الله ﷺ، بل إنَّ بعضهم فَضَّلَ الإقلال منها[1]، قال ابن قتيبة &: "وكان عمر أيضا شديدا على من أكثر الرواية، أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه. وكان يأمرهم بأن يقلّوا الرواية، يريد بذلك: أن لا يتسع الناس فيها، ويدخلها الشوب؛ ويقع التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابي.

وكان كثير من جلة الصحابة، وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كأبي بكر، والزبير، وأبي عبيدة، والعباس بن عبد المطلب، يقلون الرواية عنه. بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئا كسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة"[2].

وقد حاول أعداء الدين من المستشرقين وغيرهم الطعن في السنة النبوية، والتشكيك فيها، لأنهم يعلمون أنها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فالتشكيك فيه إضعاف للدين.

والحامل لهم في الغالب على إثارة الشبهات الحسد لهذا الدين ولنبيه الأمين ﷺ كما قال تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾[البقرة:١٠٩].

فلما وجدوا أن السنة الصحيحة قد تحصنت بحصن منيع عن التحريف والتبديل، حاولوا بمكر من الطعن في الإسناد بحجة عدم ضروريته، وأن الأصل النظر في النص التاريخي مباشرة دون حاجة للإسناد، أو الطعن في أئمة

(1) انظر: السنة قبل التدوين لمحمد عجاج للخطيب (١/ ٩٢)
(2) تأويل مختلف الحديث (ص: ٩٠).

الحديث، واتخاذ اختلاف المحدثين في تضعيف أو توثيق الرواة مطعناً. ومن خلال الطعن في المتن أيضاً، ومحاولة إثارة شبهة تناقض المعنى بين متن الأحاديث ونص القرآن أو بين الأحاديث بعضها البعض.

فأحببت في هذا البحث أن أساهم في رد هذه الشبه عن السنة النبوية، وأبين عوار منهجهم الذي اعتمدوا عليه، وجعلت عنوانه: " شبهات المستشرقين حول السند والمتن".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الذب عن سنة نبينا مُحَمَّد ﷺ من طعن الطاعنين وتشكيك المشككين، فإذا كان الصحابة ﷺ حملوا الأمانة وبلغوها لنا من غير تحريف ولا تبديل، فينبغي أن نكمل مسيرتهم ونرد شبهات المستشرقين والملحدين، وحيث إن السنة النبوية قد حامت حولها بعض شبهات المستشرقين كان لزاما على الأمة رد هذه الشبهات، فكان هذا البحث مساهمة في الدفاع عن السنة.

أهداف الموضوع:

١- الرد على الشبهات التي أثارها المستشرقون حول السنة النبوية، ومحاولة إزالة الغموض واللبس في هذا الباب.

٢- الرد على شبهة المستشرقين في اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف.

٣- الرد على شبهة المستشرقين في تناقض المعنى بين القرآن والسنة أو بين الأحاديث.

٤- الرد على شبهة المستشرقين في أن الأحاديث رويت بالمعنى وليست باللفظ.

الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تحدثت عن الاستشراق كثيرة جدا، ومنها:

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)، تكلم في الفصل السادس عن شبهات المستشرقين. وكتاب "دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين". المؤلف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ). وكتاب "دفع شبهات المستشرقين حول السنة" إعداد: أحمد مُحَمَّد بوقرين. وكتاب "المستشرقون والسُنَّة" المؤلف: الأستاذ الدكتور سعد المرصفي، وكتاب "نظرةُ المستشرقينَ للسنَّةِ النبويَّةِ المطهَّرَةِ (شبهاتٌ وردودٌ)" المؤلف: مثنى الزيدي. وكتاب "الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين". المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الخطيب. وكتاب "العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية". تأليف الدكتور/ خالد بن منصور بن عبدالله الدريس.

وغيرها من الكتب القيمة في الدفاع عن السنة ورد شبهات المستشرقين، ولم أطلع على حد بحثي على من أفرد الرد على شبهات المستشرقين حول الإسناد أو المتن. فكان هذا البحث مشاركة في الذب عن السنة.

طريقة السير في البحث:

وفيه أقوم بنقل الشبهة من مصادرها في كتبهم، أو الكتب التي نقلت عنهم إذا كان الوصول إليها صعب، ثم أقوم بتحليل الشبهة بعد استقرائها ثم نقدها نقدا علميا مؤيدا بالشواهد والأدلة.

وقد اتخذ البحث الإجراءات التالية:

١. عزو الآيات إلى سورها وذكر رقم الآية في السورة.

٢. أُخرّج الأحاديث النبوية، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بذكر الحديث فيهما أو في أحدهما، أما إذا كان خارج الصحيحين أبين أقوال العلماء فيه دون استقصاء لجميع الطرق.

٣. لا اترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث بقصد الايجاز في البحث.

٤. عند ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة فإني أكتب البيانات كاملة، فإذا تكرر أذكر الكتاب مع الجزء والصفحة.

خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وفهارس:

المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

– التمهيد: ويشتمل على:

أولا: السند لغة واصطلاحا.

ثانيا: المتن لغة واصطلاحا.

ثالثا: الشبهات لغة واصطلاحا.

رابعا: معنى الاستشراق.

المبحث الأول: شبهتهم في اعتبار المتن دون السند.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة .

المطلب الثاني : الرد عليها.

المبحث الثاني: شبهتهم في اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة .

المطلب الثاني : الرد عليها.

المبحث الثالث: شبهتهم في تناقض المعنى بين القرآن والسنة أو بين الأحاديث.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة .

المطلب الثاني : الرد عليها.

المبحث الرابع: شبهتهم في أن متن الحديث روي بالمعنى وليس باللفظ.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة .

المطلب الثاني: الرد عليها.

الخاتمـــة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

الفهـارس:

- فهرس للمصادر والمراجع.

التمهيد:

أولا: السند لغة واصطلاحا:

تعريف السند لغة:

السَّنَد مَا ارْتَفع من الأَرْض فِي قُبل جبَل أَو وَادٍ، وكلُّ شَيْء أسنَدْتَ إِلَيْهِ شَيْئا فَهُوَ مُسنَد. وفلان سَنَدٌ، أي معتمَدٌ.(١).

فالسند: كل ما يُسند إليه شيء ويُعتمد عليه في أمر.

تعريف السند اصطلاحا:

إِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن(٢). أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمى هذا الطريق سنداً إما لأن المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على المسند في معرفة صحة الحديث وضعفه.

والإسناد هو رفع الحديث إلى قائله أي بيان طريق المتن برواية الحديث مسنداً(٣).

ثانيا: المتن لغة واصطلاحا:

تعريف المتن لغة:

الْمِيمُ وَالتَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى صَلَابَةٍ فِي الشَّيْءِ مَعَ امْتِدَادٍ وَطُولٍ. مِنْهُ الْمَتْنُ: مَا صَلُبَ مِنَ الْأَرْضِ وَارْتَفَعَ وَانْقَادَ.

والمتِينُ من كل شَيْء القويُّ. وَقَالَ الله جلّ وعزّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[الذاريات:٥٨]، فقوله: (المتِينُ) صفة لقَوْله ذُو الْقُوَّة، وَهُوَ الله. وَمعنى ذُو الْقُوَّة المتين: ذُو الاقتدار الشَّديد، والْمَتِينُ فِي صفة الله تَعَالَى القَوِيُّ (٤) .

تعريف المتن اصطلاحا:

هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام، سواء كان كلام الرسول ﷺأو الصحابي أو من بعده، ويدخل فيه فعل الرسول ﷺ وتقريره(٥).

---

(١) انظر: تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (١٢/ ٢٥٤). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (٢/ ٤٨٩). لسان العرب لابن منظور(٣/ ٢١١٤).

(٢) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: ٤١). طريق معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي (ص: ٤٤).

(٣) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ٢٧). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٩٨٤)

(٤) تهذيب اللغة (١٤/ ٢١٨) مقاييس اللغة لابن فارس(٥/ ٢٩٤) .

(٥) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص: ٤١).

ثالثا: تعريف الشبهة لغة واصطلاحا:

تعريف الشبهة لغة: (شبه) الشين والباء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تشابُه الشّيء وتشاكُلِهِ لوناً وَوَصْفاً. يقال شِبْه وشَبَه وشَبيه. والشّبَهُ من الجواهر: الذي يشبه الذّهَب. والمشَبّهَات من الأمور: المشكلات. واشتبه الأمرانِ، إذا أَشْكَلاَ. وَتقول: شَبَّهتَ عليّ يَا فلانُ: إذا خَلَّط عَلَيْك، واشْتَبَه الْأَمر: إذا اخْتَلط.(١).

وقد جاء ذكر الشبهة في القرآن في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[آل عمران:٧]. قال الراغب الأصفهاني رحمه الله: "والْمُتَشَابِهُ من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إمّا من حيث اللّفظ، أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: الْمُتَشَابِهُ: ما لا ينبئ ظاهره عن مراده"(٢).

ويمكن أن نلخص الشبهة لغة بأنها: **الاشتباه والالتباس واختلاط الأمور ببعضها.**

الشبهة اصطلاحا:

الظن المشتبه بالعلم. وقال بعضهم الشبهة: مشابهة الحق للباطل والباطل للحق من وجه إذا حقق النظر فيه ذهب. وقيل: الشيء المجهول حله وحرمته على الحقيقة، وقيل: هي ما بين الحلال والحرام والخطاء والصّواب (٣).

ويمكننا الجمع بين التعاريف السابقة في قولنا: **"محاولة خلط الباطل بالحق ليلتبس على الناس".**

رابعا: معنى الاستشراق.

لغة: عندما ننظر إلى لفظة "استشراق" نجد أنها مصوغة على وزن استفعال، وهي مأخوذة من كلمة (شَرَقَ) قال ابن فارس: "الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِضَاءَةٍ وَفَتْحٍ. مِنْ ذَلِكَ شَرَقَتِ الشَّمْسُ، إِذَا طَلَعَتْ. وَأَشْرَقَتْ، إِذَا أَضَاءَتْ. وَالشُّرُوقُ: طُلُوعُهَا. وَيَقُولُونَ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا ذَرَّ شَارِقٌ، أَيْ طَلَعَ، يُرَادُ بِذَلِكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ"(٤). وقال ابن منظور: "والتَّشْرِيقُ: الأَخذ فِي نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ. يُقَالُ: شَتّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ ومُغَرِّبٍ. وشَرَّقوا: ذَهَبُوا إِلَى الشَّرْق أَو أَتَوُا الشَّرْقَ. وَكُلُّ مَا طلَع مِنَ الْمَشْرِقِ فَقَدْ شَرَّق"(٥).

---

(١) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩) معجم مقاييس اللغة (٣/ ١٨٩). مختار الصحاح زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت– صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١، (ص: ١٦١).

(٢) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية– دمشق بيروت، الطبعة: الأولى– ١٤١٢ هـ، (ص: ٤٤٣).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف زين الدين مُحَمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ص: ٢٠١)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم مُحَمَّد بن علي ابن القاضي مُحَمَّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (١/ ١٠٠٥).

(٤) مقاييس اللغة (٣/ ٢٦٤).

(٥) لسان العرب (١٠/ ١٧٤).

وأضيف إليها ثلاثة حروف هي الألف والسين والتاء، ومعناها طلب الشرق، والمراد طلب علوم الشرق ولغاته وأديانه.

اصطلاحا:

الاستشراق مصطلح محدث تعددت عبارات العلماء في تعريفه، ومن أبرز هذه التعريفات:

- "أسلوب غربي للهيمنة على الشرق، وإعادة صياغته وتشكيله وممارسة السلطة عليه"(١).
- "عبارة عن اتجاه فكري غربي يقوم بدراسة حضارة الأمم من جوانبها الثقافية والفكرية والدينية والاقتصادية والسياسية كافة، لغرض التأثير فيها"(٢).

ويمكن أن نختصر هذه الكلمات ونعرفه: **"هو دراسة للعلوم الإسلامية بنظرة غربية".**

المبحث الأول: الشبهة الأولى: شبهتهم في اعتبار المتن دون السند.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة .

يعتبر الإسناد عقبة كؤود في سبيل الطعن في السنة وإدخال بعض الشبه عليها، فبه يستطيع المسلمون التمييز بين السنة الصحيحة من الضعيفة، فحاول المستشرقون كسر هذه العقبة برميها بعدم التواتر تارة أو بعدم أهمية الاعتماد عليه في الحكم تارة أخرى، وكانت من شبههم أن الإسناد ليس ضروريا فالأهم هو النص، وأخذوا يعيبون على المسلمين اعتبارهم السند سبباً للحكم على المتن فقال جولدتسيهر في معرض حديثه عن الإسناد:" إنهم كانوا يظنون إمكان جعل الحكم الاختياري على قالب النص في الكتاب المقدس شرعيا معتمدا بواسطة أسانيد قديمة لا غبار عليها وإن كانت مخترعة"(٣). وقصده ب "مخترعة" أي أن هذه الأسانيد غير صحيحة إنما اخترعوها من أجل تصحيح ما هم عليه من رأي.

ويصرح أيضا في الطعن بالأسانيد وأن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب، ثم بعد هذه المدة الطويلة قرر المحدثون جمع الحديث، وأن نشأتها بسبب الخلافات السياسية والعقدية فيقول: "معظم الروايات (الأحاديث) إن لم يكن جميعها، برزت في حيز الوجود في القرن الثاني (أو الثالث) الهجري إثر نشوء خلافات سياسية وعقدية وقانونية بين المسلمين، فجاءت كل فرقة منهم بروايات مفتريات تؤيد آراءهم ومواقفهم الخاصة، فلا يمكن الاعتماد عليها"(٤).

فقد جعل هذا العلم الفريد عبارة عن تخيلات موروثة من الآباء والأجداد ليس لها أهمية في الحكم على المتن بالصحة أو الضعف، ويعيب على أهل العلم بأنهم يجعلونها مرجع للاختلاف في الحكم.

---

(١) رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد عبد الحميد غراب، مؤسسة دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، الرياض ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، (ص:٧-٨).

(٢) الاستشراق وموقفه من السنة النبوية فالح بن مُحَمَّد بن فالح الصغير (ص: ٦)

(٣) مذاهب التفسير الإسلامي للمستشرق اجنتس جولدتسيهر، ترجمة: د/عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٥٥م، ص: ٤٧.

(٤) مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم للدكتور مُحَمَّد مهر علي (المتوفى: ١٤٢٨هـ)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عدد الأجزاء: ١، (ص: ٦).

ثم يبين أرثر جفري المنهج الذي اعتمده في تمحيص الروايات والحكم عليها بقوله:" وأما أهل التنقيب فطريقتهم في البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها ليستنتجوا بالفحص والاكتشاف ما كان منها مطابقا للمكان والزمان وظروف الأحوال، معتبرين المتن دون الإسناد، يجتهدون في إقامة نص قصائد هوميروس أو نص رسائل أرسطو الفيلسوف"(١).

وهذا المنهج الذي سار عليه أرثر جفري هو المنهج نفسه الذي سبقه إليه المستشرق الألماني نولدكه، يقول أرثر جفري: " لما ظهرت الطبعة الأولى من كتاب نولدكه تجنى عليه بعض أصحاب النقل في الشرق واتهموه بالطعن في الدين، وزعموا أن الذين يتتبعون هذه الطريقة ليسوا خالين من المحاباة في أبحاثهم مع أن إنصافهم وصدق نيتهم وعدم محاباتهم ظاهر، ويتبين من كتبهم أنهم لا يرمون إلا الكشف عن الحق.

وكان عيبهم الوحيد في عين أهل النقل أنهم يعتبرون المتن دون الإسناد، ويختارون من آراء القدماء ما يطابق ظروف الأحوال من أسانيد متواترة كانت أم ضعيفة، فكثيرا ما تناقض نتائج أبحاثهم، بهذه الطريقة تعلم أهل النقل الذي قد عرف بين العلماء منذ زمن بعيد"(٢).

ويتلخص مما سبق أن منهجهم في الحكم على الإسناد المتواتر:

١- اعتبار المتن دون السند حتى لو أدى الأمر إلى أن يختاروا من آراء القدماء ما كان سنده ضعيفا – مع وجود متواتر يناقضه- لكنه يطابق الواقع في رأيهم.

٢- جمع الآراء والظنون والأوهام والتصورات للوصول إلى حقيقة ما كان واقعا ومطابقا للحقيقة المدروسة.

٣- غايتهم الأساسية من البحث الكشف عن حقيقة، والحيدة التامة، وعدم المحابة(٣).

المطلب الثاني: الرد على شبهتهم في اعتبار المتن دون السند.

مما تميزت به هذه الأمة المحمدية على غيرها من الأمم أنها حفظت تراث نبيها ﷺ وصانته عن التحريف والتبديل، بخلاف غيرها من الأمم التي لحقها التحريف والتبديل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة مُحَمَّد ﷺ وجعله سُلَّماً إلى الدّراية. فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات. وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات. وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنَّة، أهل الإسلام والسنة يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار، إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل ولا الحالي من العاطل. وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإنَّ أهل العلم منهم والذين هم من أمرهم على يقين. فظهر لهم الصدق من المِيْن(٤) كما يظهر الصبح لذي عينين"(١).

---

(١) مقدمة كتاب المصاحف، (ص: ٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: المستشرقون والقرآن للدكتور/ إسماعيل سالم عبدالعال، (ص: ٣٨)

(٤)(مَيَنَ) الْمِيمُ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، هِيَ الْمَيْنُ: الْكَذِبُ. مقاييس اللغة (٥/ ٢٩٠).

وفي بداية ردنا على هذه الشبهة ينبغي أن نذكر حرص السلف الصالح على نقل السنة النبوية، فقد حرصوا عليها حرصهم على القرآن، فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها، وعرفوا مغازيها ومراميها بسليقتهم وفطرتهم العربية، وبما كانوا يسمعونه من أقوال النَّبِي ﷺ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التي قيلت فيها هذه الأحاديث، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه الرسول ﷺ.

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحي والسُنن من رسول الله أنهم كانوا يتناوبون في هذا السماع[٢]، عن عمر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: « كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ وَهِيَ مِنْ عَوَالِي المدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ... »[٣].

وبالأخذ بالسند نقل الصحابة ﷺ السنة من رسول الله ﷺ إلى التابعين ومنهم إلى من بعدهم إلى الذين يلونهم وهكذا حتى وصل إلينا منقولاً من ثقة إلى ثقة مشافهة وكتابة مصاناً عن كل تحريف وتبديل، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ، وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: " إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ، وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ "[٤].

وعَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ "[٥]

وكان السلف يتحملون المشاق والسفر من أجل الحرص على صحة السنة وعلو الإسناد، فاستسهلوا في سبيلها كل صعب مبتغين في ذلك وجه الله والدار الآخرة، لا يبغون بعلمهم علواً في الأرض ولا فساداً واضعين نصب أعينهم قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[التوبة:١٢٢]. وهم في

(١)مجموع الفتاوى لابن تيمية (١/ ٩).

(٢)دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة (١/ ١٩).

(٣)صحيح البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم، (١/ ٢٩).

(٤)صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم، بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ، (١/ ١٣).

(٥)صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم، بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات (١/ ١٥).

ذلك مقتدون بصحابة رسول الله ﷺ، فهذا جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أُنَيْسٍ في حديث واحد [١].

فالإسناد إذا كان بهذه المنزلة الرفيعة والجهد المضنى والدقة في التحمل والأداء يجب أن يكون هو الوسيلة الأساسية للوصول إلى المتن من حيث الصحة أو الخطأ، لا كما يزعمه المستشرقون أن المتن هو الوسيلة الحقيقة للوصول للحكم، وهذا خطأ منهجي كبير في التعامل مع الخبر، فالعاقل يدرك أن الحكم على الشيء ينبغي أن يكون عن حقائق وليس عن مجرد ظنون وأوهام كما يذكرون، فإن من البديهي عند كل عاقل عندما يأتيه خبر ما سيسأل عن مصدر الخبر، وهل المصدر موثوق أم لا، بل إن الوكالات الإخبارية الآن تحاول تجنب الأخبار الكاذبة والإشاعات، حتى لا تفقد مصداقيتها عند الناس، فكلما تواترت الروايات في الأخبار الموثوقة جزمنا بصحة الخبر، ويكون الحكم مبني على الخبر الصحيح، فمن باب أولى أن السنة لا نقبلها إلا بنقل الثقات في التحمل والأداء. فلا تتم المقارنة بين الوهم والحقيقة، ولا الشك واليقين. وليس معنى ذلك أن لا يكون هناك خلاف، بل المعنى أن يكون متواترا فيؤخذ به، قال الإمام الباقلاني: "واعلموا رحمكم الله أنه ليس المعتبرُ في العلم بصحة النقل والقطع على ثبوته بأن لا يُخالف فيه مخالف، وإنما المعتبرُ في ذلك مجيئه عن قومٍ بهم يثبت التواتر وتقوم الحجةُ، سواء اتُّفق على نقله أو اختلف فيه"[٢].

وأما مجاهرتهم بأنهم يعتبرون المتن ولا ينتقدون الإسناد، فلأنهم أعياهم أن يقبل السند القطعي طعنا أو تشكيكا، وهو السند المتصل اتصالا متوترا، وهم يريدون أن يجدوا مغمزا في السنة، فلا سبيل إذن إلى قلقلة الإسناد القطعي إلا بتوهين الاعتماد على الأسانيد ولو كانت متواترة، واعتبارهم للمتون وحدها أدى إلى ضم المتن ذي السند المتواتر إلى المتن الشاذ المردود – واختيارها يناسب هواهم- وهذا منهم أيضاً هروب من قيد أساسي أقامه المسلمون واستأهل أن يكون مبدأ منطقيا عالميا، فهم وفق ثقافتهم التي درجوا عليها في دراستهم للنصوص القديمة التي لم يكن لها سند صحيح ولا ضعيف لا بد لهم أن يركزوا على المتن دون الإسناد. فهذا المنهج عند مؤرخي المسلمين وعند علماء الغرب إنما يطبق حيث يكون التعارض وتلتبس الحقيقة ولا تظهر ثابتة في الروايات الصحيحة، فكان شأن من يلجأ لهذا المنهج ويزن به النص الثابت من الحديث مما توفرت روايته وصح ثبوته شأن من يريد أن يزن الذهب المكنون بميزان الحديد والتراب فيخفق في التقدير. ومن هنا نشأت عندهم فكرة المتن دون الإسناد[٣].

وأما طعنهم في ضعف الروايات بشبهة أن الحديث لم يكتب إلا بعد مائتي سنة من عدة وجوه:

---

(١)صحيح البخاري، كتاب العلم، بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ (١/ ٢٦). وقد رواه معلقا بصفة الجزم.

(٢)الانتصار للقرآن للباقلاني: مُحَمَّد بن الطيب بن مُحَمَّد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح – عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٢، (١/ ٩٧).

(٣) انظر: القرآن والقراءات والأحرف السبعة للدكتور عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، دار السلام للطباعة – القاهرة، الطبعة الاولى ١٤٢٩هـ، (ج٢، ص: ٨٥٠ – ٨٥٤).

١- أن تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الأول في عصر النبي ﷺ ، وشمل قسماً كبيراً من الحديث، وما يجده المطالع للكتب المؤلفة في رواة الحديث من نصوص تاريخية مبثوثة في تراجم هؤلاء الرواة، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً، تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة.

٢- أن تصنيف الحديث على الأبواب في المصنفات والجوامع مرحلة متطورة متقدمة جداً في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل سنة ٢٠٠ للهجرة بكثير، فتم في أوائل القرن الثاني، بين سنة ١٢٠ . ١٣٠هـ، بدليل الواقع الذي بين لنا ذلك، فهناك جملة من هذه الكتب مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية، مثل جامع معمر بن راشد(ت: ١٥٤)، وجامع سفيان الثوري(ت: ١٦١)، وهشام بن حسان (ت: ١٤٨)، وابن جريج (ت: ١٥٠) وغيرهم كثير[١].

المبحث الثاني: شبهتهم في اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة .

لقد اعتبر بعض المستشرقين اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجال وتضعيفهم مطعنا في منهجهم، ويلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف، وينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة، ولذلك حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك.

ومن الأمور المعلومة بداهة أنه لا سبيل إلى معرفة ما جاء عن النبي ﷺ من أحاديث وأخبار إلا عن طريق الرواة والنقلة الذين نقلوا أخباره جيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة حتى دونت السنة في الكتب المعتمدة المعروفة، ولذلك كان الاطلاع على أحوال هؤلاء الرواة والنقلة، وتتبع مسالكهم، وإدراك مقاصدهم وأغراضهم، ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم، وتمييز ثقاتهم من ضعافهم هو الوسيلة الأهم لمعرفة صحيح الأخبار من سقيمها، مما نتج عنه نشوء علم عظيم وضعت له القواعد، وأسست له الأسس والضوابط، فكان مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة، من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك هو "علم الجرح والتعديل" الذي لا نظير له عند أمة من الأمم، حتى عُدَّ هذا العلم نصف علم الحديث.

والذي يطالع كتب الرجال والتراجم والجرح والتعديل، يقف مبهوراً أمام هذا العلم الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو تشهياً، بل بذلت فيه جهود، وفنيت فيه أعمار حتى بلغ قمة الحسن ومنتهى الجودة[٢] .

ولأهمية هذا العلم وأثره في ضبط السنة وحفظها، جاء الطعن فيه من قبل المستشرقين، حيث زعموا أن جرح الرواة وتعديلهم لم يكن مضبوطاً بضوابط معروفة، بل كان قائماً على الفوضى والمزاجية، وبحسب ما تمليه الظروف والأهواء والحظوظ النفسية، فليس هناك قواعد علمية دقيقة يحتكم إليها المحدثون، ولهذا كان للاختلاف المذهبي

(١) انظر: دفع شبهات المستشرقين حول السنة لأحمد محمد بوقرين، قسم أصول الدين – بالجامعة الأمريكية المفتوحة ، المكتبة الشاملة، قسم العقيدة، (ص: ٩).

(٢) انظر: أصول منهج النقد عند أهل الحديث د.عصام البشير، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية الأمين الصادق الأمين، دفاع عن السنة د. محمد أبو شهبة، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د.مصطفى السباعي، – منهج النقد في علوم الحديث د. نور الدين عتر.

والطائفي أثره في تحامل المحدثين في حكمهم على بعض الرواة، حيث وثقوا من لا يستحق التوثيق، وضعفوا من لا يستحق التضعيف، وبالتالي صححوا أحاديث لم تكن لتبلغ هذه الدرجة، مما يوجب عدم الثقة بمنهجهم في الجرح والتعديل، ورد كثير من الروايات التي أثبتوها بناء على ذلك(١).

ومن هؤلاء الذين انتقدوا منهج النقل الذي اعتمده علماء الاسلام في تمحيص الروايات في التوثيق والتضعيف والجرح والتعديل المستشرق الانجليزي آرثر جفري بقوله: "فأما أهل النقل فاعتمدوا على آراء القدماء وعلى هذه التخيلات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم والتي نقلها العلماء من دور إلى دور، وإذا ما وجدوا بين هذه الآراء خلافا اختاروا واحدا منها، وقالوا: إنه ثقة وغيره ضعيف أو كاذب"(٢).

ويرى "شاخت" أنه قد أصبح من عادة العلماء- وبدون استثناء كما يظهر من عبارات- خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين أن ينسبوا عباراتهم إلى الرسول ﷺ بذكر أسانيد اعتباطية تفتقر للتسويغ المنطقي الذي يدل على التنظيم والعناية . وتم تطوير الأسانيد بشكل تدريجي من خلال التزوير والوضع.

لقد كانت الأسانيد المتقدمة غير مكتملة (يعني: فيها إرسال، أو موقوفة، أو مقطوعة، أو منقطعة)، لكن تم ملء كل الفراغات في وقت تدوين المصنفات المشهورة(٣).

المطلب الثاني: الرد على شبهة المستشرقين في اختلاف المحدثين في التوثيق والتضعيف

إن مما تفردت به أمة الإسلام عن غيرها حفظها لكلام نبيها مُحَمَّد ﷺ، وقد اجتهد السلف رحمهم الله في الذود عن سنته، وحفظها من الضياع والنسيان، ومن التحريف والزيادة والنقصان، فحمل راية ذلك كبار الصحابة والتابعين، وكبار العلماء المحققين، فقعدوا القواعد، وبينوا سبل الحماية والوقاية لأحاديث النبي ﷺ.

ولقد اعتبر المستشرقون اختلاف علماء الحديث في توثيق الرجال وتضعيفهم مطعنا في منهجهم، ويلزم من ذلك أن يوثقوا من لا يستحق التوثيق، ويضعفوا من لا يستحق التضعيف، وينتج عنه تصحيح أحاديث لم تبلغ درجة الصحة، ولذلك حكموا على كثير من الأحاديث بالصحة وهي ليست كذلك، فنقول وبالله التوفيق في رد شبهتهم:

١. أن علماء الحديث إنما وضعوا القواعد والأصول الثابتة لتوثيق الرواة وتضعيفهم لحفظ السنة، ولم ينطلقوا رحمهم الله في تعديل الرواة وتجريحهم من هوى، وإنما كانوا يفعلون ذلك حسبة لله وتدينا، ولذلك كثر قولهم: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ"(٤). ولقد قام علم عظيم وضعت له القواعد وأسست له الأسس، وجعل مقياسا دقيقا، فضبطت به أحوال الرواة من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك "علم الجرح والتعديل" الذي لا نظير

(١) انظر: المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام. جمع وإعداد : علي بن نايف الشحود.

(٢) مقدمة كتاب المصاحف لابي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، وقف على طبعه وقدم له آرثر جفري،(ص:٤).

(٣) انظر: أصول الفقه المحمدي للمستشرق شاخت دراسة نقدية (ص: ٢٨٨).

(٤) صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم. بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة (١/ ١٤).

له عند أمة من الأمم. والذي يطالع كتب علوم الحديث يقف مبهورا أمام هذا العلم فائقِ الدقة، البالغ الإحكام، الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو جاء عفوا، وإنما بذلت فيه جهود، وتعبت فيه أجسام، وسهرت فيه أعين حتى بلغ إلى قمة الحسن ومنتهى الجودة[١].

٢- أن علم تضعيف الرواة وتوثيقهم "الجرح والتعديل" لم يكن متاحاً لأي أحد، وأنه لم يكن بهذه الفوضى والعشوائية التي يريد أن يصورها المستشرقون ، وذلك لخطورة الجرح وعظم مسؤوليته. ولم يقم بهذا العمل إلا الجهابذة من النقاد المهرة؛ لصعوبة الشروط التي تشترط في الجارح، قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي مبينا حال هؤلاء النقاد، ومدى اتساع علمهم وتبحرهم الشديد في العلم: "ليس نقد الرواة بالأمر الهين؛ فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والوقيعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين، والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابته؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعاداتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبر ما بها إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظا مرهف الفهم، دقيق الفطنة، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه المرتبة بعيدة عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ"[٢].

٣- أن علماء الجرح والتعديل لم يحابوا أحداً لقرابة أو نسب أو صداقة أو جوار أو مذهب، فكان من كمال الديانة وشدة التقوى، وتمام الحيطة حملهم على قدح من يستحقه حتى ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم ومن ذلك: ما قاله زيد بن أبي أنيسة: "لا تأخذوا عن أخي. يعني: يحيى بن أبي أنيسة"[٣]. وقال أبو داود صاحب السنن: "ابني عبد الله كذاب"[٤]. وسأل عبد الخالق بن منصور الإمام يحيى بن معين عن علي بن قرين، فقال له: كذاب. فقلت له: يا أبا زكريا، إنه ليذكر أنه كثير التعاهد لكم، فقال يحيى: "صدق إنه ليكثر التعاهد لنا، ولكني أستحي من الله أن أقول إلا الحق، هو كذاب"[٥]. فهذه الآثار التي أوردناها تدل دلالة قاطعة على أن علماء الجرح والتعديل لم يحابوا أحدا في عملهم، أو يظلموا أحدا، كما يدعيه المستشرقون، وإنما كان عملهم هذا

(١) دفع شبهات المستشرقين حول السنة لأحمد محمد بوقرين (ص: ٣٥).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتمٍ : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم)المتوفى: ٣٢٧هـ، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م، (٣/١)

(٣) صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: الإسناد من الدين (١٨١/١)

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، (٢٢٨/١٣)

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي(٣٩٠/٤)

خالصا لله تعالى، وابتغاء مرضاته، وحفظا لسنة نبيهم ﷺ.

٤- وأما اختلاف الأئمة في الرواة بين مجُرّح ومُعَدِّل فمردُّه إلى اختلاف الاجتهاد في أحوال الرواة حفظاً ونسياناً، ووهماً وضبطا، كما تختلف اجتهادات المجتهدين في الأحكام الفقهية، والمسائل الفرعية، لأنه دخول وهْم الراوي في حيّز الكثرة أمرلا يوزن بميزان معلوم، وإنما يرجع فيه إلى التحري والاجتهاد[١]. فالمحدثون يستعملون سائر الشروط المقررة عندهم ولكنهم يتفاوتون في تطبيقها بين متشدد ومعتدل ومتساهل، تبعاً لتطبيق هذه القواعد، يقول الإمام الذهبي & مبيناً أقسام المتكلمين في الرجال، وكيفية التعامل مع أقوالهم:

"أ)- قسم منهم متشدد في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً فعُضَّ على قوله بناجذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق، فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متشددون.

ب- وقسم في مقابلة هؤلاء، كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون.

ج-وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون"[٢]. وبذلك ندرك أن اختلاف المحدثين ناشئ عن تعدد اجتهاداتهم كما هو الحال بالنسبة للفقهاء، ولكن هذا الاختلاف لا يجوز أن يتخذ وسيلة للادعاء بتعذر الحكم على الرجال، وإضعاف الثقة بمنهجهم، فهم وإن اختلفوا في بعض الأسباب فقد اتفقوا في كثير منها[٣].

٥- قد شهد بريادة هذا العلم ودقته المنصفون من المستشرقين أمثال (ليوبولد فايس) حيث قال: "إننا نتخطى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهبنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق الذي كان المحدثون الأوائل يستعملونه للتثبت من صحة كل حديث، ويكفي من أجل ما نحن هنا بصدده أن نقول: إنه نشأ من ذلك علم تام الفروع، غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول، وشكلها، وطريقة روايتها. ولقد استطاع هذا العلم في الناحية التاريخية أن يوجد سلسلة متماسكة لتراجم مفصلة لجميع الأشخاص الذين ذكروا عن أنهم رواة أو محدثون. إن تراجم هؤلاء الرجال والنساء قد خضعت لبحث دقيق من كل ناحية، ولم يعد منهم في الثقات إلا أولئك الذين كانت حياتهم وطريقة روايتهم للحديث تتفق تماما مع القواعد التي وضعها المحدثون، تلك القواعد التي تعتبر على أشد ما يمكن أن يكون من الدقة. فإذا اعترض أحد اليوم من أجل ذلك على صحة حديث بعينه أو على الحديث جملة، فإن عليه هو وحده أن يثبت ذلك"[٤].

(١) ينظر: شبهات حول منهج المحدثين في الجرح والتعديل https://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=57966

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي(ص:١٧١)

(٣) ينظر: شبهات حول منهج المحدثين في الجرح والتعديل https://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=57966

(٤) دفع شبهات المستشرقين حول السنة: أحمد بوقرين (ص:٣٨)

المبحث الثالث: شبهتهم في تناقض المعنى بين القرآن والسنة أو بين الأحاديث.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة:

لا يزال المستشرقون يتحينون الفرص للتشكيك في السنة النبوية، وذلك بمحاولة إثبات التناقض بين معاني الأحاديث من خلال بعض من يثبت الفاظاً أو ينفيها، أو يدّعون وجود التناقض بين القرآن والسنة.

ويرون أن هذه الأحاديث متناقضة في معانيها وما هي إلا تحريفات لحقت بها بعد العصر النبوي. وكأنهم يريدون أن يقولوا للمسلمين، إنكم تتهمون الكتاب المقدس بعهديه (التوراة والإنجيل) بالتحريف والتغيير والتبديل، وكتبكم حافلة بالتحريفات والتغييرات والتبديلات؟. وهذا ما قالوه فعلاً، وأثاروا حوله لغطًا كثيرًا، وبخاصة جيش المبشرين والمستشرقين، الذين تحالفوا إلا قليلاً منهم على تشويه حقائق الإسلام، وفي مقدمتها السنة النبوية(١).

فأما ادعاؤهم أن هناك تناقضاً بين القرآن والسنة الثابتة عن الرسول ﷺ فقد مثلوا عليها بما أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن عائشة رضى الله عنها: " أن أزواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان بن عفان ﷺ إلى أبي بكر ﷺ، فيسألنه ميراثهن من النبي ﷺ، قالت عائشة ﷺ لهنّ: أليس قد قال رسول الله ﷺ: "لا نورث ما تركناه صدقة" واللفظ لمسلم(٢).

قالوا هذا الحديث يتناقض مع قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم:٥-٦]. وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ۖ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ﴾[النمل:١٦]

حيث نفى الحديث أن الأنبياء يورثون، بينما الآيات القرآنية المذكورة تثبت ذلك، فهذا تعارض في نظر من لا نظر له. ومن التعارض في نظرهم بين الأحاديث بعضها البعض ما حدث من قتال بين المبشرين بالجنة:

قالوا: إن الإمام عَلِيّ من المبشرين بالجنة بينما يصدق عليه قول رَسُول اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: "إِذَا التَقَى المسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ المقْتُولُ فِي النَّارِ"، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّه هذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المقْتُولِ، قال: "إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ"(٣).

---

(١) المعنى القرآني. أ.د أحمد سعد الخطيب، الأستاذ المشارك بكلية التربية للبنات بجازان وأستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر، هداء من المؤلف وفقه الله لشبكة التفسير والدراسات القرآنية www.tafsir.net ، صفر ١٤٢٥هـ . (ص: ١٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب حديث بني النضير. (٤/ ١٤٧٩)، صحيح مسلم، كتاب البيوع، بَابُ حُكْمِ الْفَيْءِ (٥/ ١٥١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، بابُ (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا)[الحُجُرات:٩]. (١/ ١٥)، صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، بَابُ إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، (٤/ ٢٢١٤)، سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب تحريم القتل (٧/ ١٢٥)، سنن ابن ماجه ، أبواب الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما (٥/ ١١٠).

المطلب الثاني: الرد على شبهتهم في تناقض المعنى بين القرآن والسنة أو بين الأحاديث.

أولا: لابد أن يعلم أن السنة الثابتة عن النبي ﷺ لا تناقض بينها وبين آيات القرآن من حيث المعنى، فقد وصف الله تعالى القرآن بذلك كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[النساء:٨٢]، وقوله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فُصِّلَت:٤٢]. قال ابن جرير الطبري رحمه الله: " أفلا يتدبر المبيتون غير الذي تقول لهم يا مُحَمَّد كتاب الله، فيعلموا حجّة الله عليهم في طاعتك واتباع أمرك، وأن الذي أتيتهم به من التنزيل من عند ربِهم، لاتِّساق معانيه، وائتلاف أحكامه، وتأييد بعضه بعضًا بالتصديق، وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق، فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه، وتناقضت معانيه، وأبان بعضه عن فساد بعض"[(١)].

كما أن الأحاديث النبوية وحي من الله تعالى قال ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم:٣-٤]، قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية: "ما يقول قولا عن هوى وغرض (إن هو إلا وحي يوحى) أي إنما يقول ما أمر به يبلغه إلى الناس كاملا
موفورا من غير زيادة ولا نقصان"[(٢)].

فصح لنا بالآية السابقة أن الوحي من الله عز وجل إلى رسول الله ﷺ على قسمين:

أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام وهو القرآن.

الثاني: وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز ولا متلو لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺ، وهو المبين عن الله عزَّ وجَلَّ مراده هنا[(٣)].

ثانيا: وأما زعمهم تناقض القرآن مع السنة النبوية واستدلالهم بالرواية السابقة فيجاب عن ذلك: بأن الأنبياء عليهم صلوات الله لا يورثون درهماً ولا ديناراً ولا عقاراً، ولكنهم يورثون العلم والحكمة والأخلاق الكريمة، والعبادة الخالصة. قال ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[مريم:٦]: " أي: في النبوة؛ إذ لو كان في المال لما خصه من بين إخوته بذلك، ولما كان في الإخبار بذلك كبير فائدة، إذ من المعلوم المستقر في جميع الشرائع والملل أن الولد يرث أباه، فلولا أنها وراثة خاصة لما أخبر بها"[(٤)].

فدعاء زكريا عليه السلام ربه أن يهبه ولداً يرثه، يريد به أن يرث ما وهبه الله إياه من علم وحكمة ويرث النبوة، ويدل له قوله: (ويرث من آل يعقوب) أي: النبوة.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير: مُحَمَّد بن جرير بن يزيد الطبري، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ٢٠٠٠م (٨/ ٥٦٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٧/ ٤١١).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للعلامة ابن حزم الأندلسي (ص: ٨٧).

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٥/ ٢١٣).

وأما قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾[النمل:١٦]، فالمراد به النبوة والكتاب وليس المال كما زعموا عمدا أو جهلا، قال الشوكاني رحمه الله: "أي: ورثة العلم والنبوة، قال قتادة والكلبي: كان لداود تسعة عشر ولدا ذكرا، فورث سليمان عليه السلام من بينهم نبوته، ولو كان المراد وراثة المال لم يخص سليمان بالذكر لأن جميع أولاده في ذلك سواء، وكذا قال جمهور المفسرين. فهذه الوراثة هي وراثة مجازية"(١).

فيتضح بذلك عدم صحة ما ذكروه من مثال على تناقض المعنى بين القرآن والسنة.

ثالثا: أما زعمهم تناقض المعنى بين الأحاديث، واستدلالهم بتقاتل المبشرين بالجنة فيجاب عنه: أن الرواية في أن القاتل والمقتول في النار معناها أن المسلم الذي يتعمد ويحرص على الخروج لقتل أخيه المسلم يدخل النار، وينطبق هذا على القاتل والمقتول، لوجود الحرص والإصرار على القتل لديه، والذي كان بين عَلِيٍّ رضي الله عنه أو أصحاب معاوية رضي الله عنهم ليس من هذا القبيل، بل هو اجتهاد أدى أن تقف كل فئة لتدافع عما تعتقد أنه الحق. وهذا لم يقترن بنية قتل أحد بذاته، والحرص على ذلك.

كما أن هنالك فَرْقًا شاسعًا بين تعمد المسلم قتل أخيه في الإيمان بغير سبب مشروع، وبين الموقف الذي أدى إلى القتال بين الإمام عَلِيٍّ رضي الله عنه، ومعاوية رضي الله عنه . بل إن آخر الحديث يدل على ذلك، فعندما سأل الصحابي الرسول ﷺ بقوله: يَا رَسُولَ اللَّهِ هذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المقتول. قَالَ ﷺ: "إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ"(٢). فبين النبي ﷺ أن الحرص على القتل هو السبب في دخولهم النار. وهذا المعنى جاء صريحا في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحُجُرات:٩]، فدلت هذه الآية على أن القتال عن فهم في الدين، ليس كفرًا ولا يجعل صاحبه من أهل النار، فسماهما الله ﷻ " طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ " وفي الآية التي بعدها حث الإصلاح، ووصفهما بلفظ الأخوة قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[الحُجُرات:١٠].

فلا يوجد أي مظهر من مظاهر التعارض النظري بين هذه الأحاديث حتى نقول إن حديث "إِذَا التَقَى المسلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا"(٣)، قد خصص حديث الشهادة للعشرة المبشرين بالجنة(٤).

(١) فتح القدير الجامع (٤/ ١٤٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: السنة المفترى عليها: سالم البهنساوي (ص: ٢٦٣).

المبحث الرابع: شبهتهم في أن متن الحديث روي بالمعنى وليس باللفظ.

المطلب الأول: حجة القائلين بهذه الشبهة:

لقد أثار المستشرقون مسألة رواية الحديث بالمعنى حتى يثبتوا أن الأحاديث ليست من قول النبي ﷺ، إنما هي من فهم الصحابة وتصرفهم فيها، ولكي يصلوا إلى شبهة تطور المعنى من جيل إلى جيل، ودخولها للتحريف والتبديل بسبب هذا التصرف في اللفظ.

وزعموا بأن رواية الحديث بالمعنى هي القاعدة الأصلية الثابتة المقررة عند علماء الحديث، حيث كان اهتمامهم بالمعنى أكثر من اهتمامهم باللفظ، حتى وصلت إلينا الأحاديث وقد انطمست معالم ألفاظها ومعانيها(١).

فيزعم المستشرق جولدزيهر أن المعول عليه في الرواية على المعنى لا على اللفظ حتى ولو كان في القرآن، فمن باب أولى السنة، فيقول: "فيما يتعلق بإقامة النص المقدس في الإسلام الأول، كانت تسود حرية مطردة إلى حد الحرية الفردية، كأنما كان سواء لدى الناس أن يرووا النص على وجه لا يتفق بالكلية مع صورته الأصلية.... فالمعول إذاً في المرتبة الأولى على المعنى الذي يستبطنه النص، لا على الاحتفاظ المتناهي في الدقة بقراءة معينة. وهو رأي انتهى إلى القول بجواز قراءة النص المطابق للمعنى وإن لم يطابق حرفية اللفظ"(٢).

وكان جولدزيهر حريصاً على تأصيل هذا المطعن حيث ردد في كلامه كثيرا حرية الرواية بالمعنى، والتي وصلت إلى حد "الحرية الفردية" حسب قوله. وقد كرر الكلام عن هذه الحرية حوالي عشرين مرة من صفحة (٤٨- ٦٤) على حسب عادته في محاولة زرع الفكرة وتثبيتها بالتكرار مما يسمى في زماننا هذا " غسيل المخ"(٣).

ويشير المستشرق آرثر جفري إلى أثر هذه الحرية في القراءة فيما يسميه التطور في تغير النص إلى درجة التغيير والتحوير، فيقول في تقديمه لكتاب المصاحف لابن أبي داود: "نشر في أيامنا هذه علماء الشرق كثيرا مما يتعلق بتفسير القرآن وإعجازه وأحكامه، ولكنهم إلى الآن لم يبينوا لنا ما يستفاد منه التطور، ولا ندري على التحقيق لماذا كفوا عن هذا البحث، في عصر له نزعة خاصة في التنقيب عن تطور الكتب المقدسة القديمة، وعما حصل لها من التغيير والتحوير ونجاح بعض الكتاب فيها"(٤).

بل إن هذه الفرية قد تشبع بها بعض المستغربين(٥) حتى قال: "إني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها- مما سَمَّوْهُ صحيحاً أو ما جعلوه حسناً- حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق به الرسول ... وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في القلة

---

(١) انظر: دراسات محمدية لجولد زيهر ترجمة الأستاذ/ الصديق بشير، نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا، العدد العاشر. (ص: ٥٧١-٥٧٣). بتصرف بسيط

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد زيهر. (ص: ٤٨-٥١).

(٣) انظر: الرد على المستشرق اليهودي جولد زيهر للدكتور/ محمد حسن حسن جبل أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (ص: ٣٩).

(٤) مقدمة كتاب المصاحف لابن أبي داود لآرثر جفري (ص: ٣).

(٥) عكس الاستشراق، والمراد أهل المغرب الذين تأثروا بالمستشرقين.

والندرة، وتبين لي أنَّ ما والأساس في حفظ الأحاديث هو التلقي مشافهة من الرسول ﷺ، وعن النبي ﷺ تلقاه ألوف الصحابة العدول الضابطين، وعن الصحابة تلقاه التابعون، وكانوا يحرصون على نقله بألفاظه، وذلك بما وهبهم الله من حافظة قوية، فعن هؤلاء البررة الكرام وصل إلينا كتاب الله العزيز، وعنهم أخذنا السنة النبوية الطاهرة، فهل يقع في وهْم واهم أن هؤلاء الصفوة من الأصحاب، ثم التابعون يتهاونون في النقل عن رسول الله ﷺ ويزورون أحاديثه!!. ومن الذي قاوم ظاهرة وضع الحديث، ووقف لها بالمرصاد إلا التابعون الذين رماهم الأفاكون بالسفة والكذب على رسول الله ﷺ، والتساهل في يسمُّونه في اصطلاحهم حديثاً صحيحاً إنما كانت صحَّته في نظر رُواته لا أنه صحيح في ذاته"[١]

المطلب الثاني: الرد على شبهة المستشرقين في أن متن الحديث روي بالمعنى وليس باللفظ.

أولا: أن المعوّل عليه التصرف بألفاظه كيف شاءوا!![٢].

فهم عاملون بقول النبي ﷺ: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"[٣].

ثانيا: أنَّ أغلب أحاديث الرسول ﷺ جاءت صحيحة المبنى محكمة التأليف، وأنَّ ألفاظها قد وصلت إلى الرُواة مصونة كما نطق بها النَّبي ﷺ بلا تحريف ولا تبديل في المعاني، وأنَّ الصحابة ومن جاء بعدهم- ممن حملوا عنهم إلى زمن التدوين- قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها، وأدُّوها على وجهها كما لَقَّنُوهَا، فلم ينلها تَغَيُّرٌ يحيل المعنى ولا اعتراها تبديل بحكم عن حكم، وأنَّ الرُواة للأحاديث كانوا صنفاً خاصاً في جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة. ووضعوا صيغا للتحمل والأداء، وشروطا للرواية وقبولها، من اتصال السند والعدالة والضبط وعدم الشذوذ، إلى غير ذلك من الاحتياطات في نقل الرواية.

ثالثا: أن الأحاديث التي رويت بالمعنى قليلة، ولو كانت الرواية بالمعنى على اطلاقها كما يزعمون، لكانت هناك صور لا نهاية لها من المتون للحديث الواحد، كما أن الصحابي الواحد قد يروي عنه مجموعة من التابعين في مواقف متعددة، فلو روى الصحابي في كل موقف الحديث بلفظ متغاير، لما وجدنا حديثين يتفقان في اللفظ، بل على العكس نجد الشواهد على حرص الصحابة والتابعين على نقل الحديث بلفظه واضحة لا تخفى على المعاين والباحث[٤].

---

(١) أضواء على السُنَّة المحمدية لأبو رية (ص: ٨).

(٢) انظر: أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة عبد العظيم إبراهيم مُحَمَّد المطعني (ص: ٢٣).

(٣) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٥/ ٥٠١)، سنن الترمذي، أبواب العلم، بَابُ مَا جَاءَ فِي الحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ، (٥/ ٣٤). وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"..

(٤) انظر: الرواية بالمعنى دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية د/ سيوطي عبد المناس، مجلة الحديث، السنة الرابع، العدد السابع، شعبان ١٤٣٥هـ (ص: ٣).

رابعا: أن رواية الحديث بألفاظه هو الأصل عند العلماء في الرواية، حتى شدد بعض السلف في ذلك ومنعوا الرواية بالمعنى مطلقا، فمنعها الكثيرون من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من رُوَاةِ الحديث، والتزموا أداء الأحاديث بألفاظها، وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سمع(١).

خامسا: اتفق العلماء على أن من لم يكن عالما بالألفاظ ومقاصدها، وخبيرا بما يحيل المعنى فلا يجوز له الرواية بالمعنى، قال ابن الصلاح: "إذا أرادَ رِوايَةَ ما سمِعَهُ عَلَى معناهُ دونَ لَفْظِهِ، فإنْ لَمْ يَكُنْ عالِماً عارفاً بالألْفَاظِ ومَقَاصِدِها، خَبيراً بما يحِيلُ مَعَانِيها، بَصِيراً بمَقَاديرِ التَّفَاوتِ بينَهَا، فلاَ خِلاَفَ أنّهُ لاَ يجوزُ لهُ ذَلِكَ، وعليهِ أنْ لاَ يرْوِيَ ما سمِعَهُ إلاَّ عَلَى اللفظِ الذي سمِعَهُ مِنْ غير تغيير"(٢).

واستدلوا بحديث البراء بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيمن، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْ زَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ". قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا بلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قال: "لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ"(٣).

وهذا المنع من الرسول ﷺ للرواية بالمعنى وتبديل اللفظ دليل على أن بعض الألفاظ يجب أن تراعى وخاصة في الأذكار، قال ابن حجر رحمه الله: "وأولى ما قيل في الحكمة في رده ﷺ على من قال الرسول بدل النبي، أن ألفاظ الأذكار توقيفية، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به"(٤).

وجه المنع لأنه لو قال ورسولك لكان تكرارًا مع قوله أرسلت، فلما كان نبيًا قبل أن يرسل صرّح بالنبوّة للجمع بينها وبين الرسالة، وإن كان وصف الرسالة مستلزمًا وصف النبوّة مع ما فيه من تعديد النعم وتعظيم المنّة في الحالين، أو احترز به ممن أرسل من غير نبوّة كجبريل وغيره من الملائكة، لأنهم رسل لا أنبياء، فلعله أراد تخليص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفًا(٥).

سادسا: أنَّ من أجاز من العلماء والرُواة الرواية بالمعنى إنما أجازها بشروط فيها غاية التحوط والأمن من الزيادة والتغيير والتبديل، فقالوا: لو جوزنا النقل بالمعنى على اطلاقه فربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوي يظن أن لا تفاوت(٦). قال ابن الصلاح: "إنَّ من أجاز من العلماء والرواة الرواية بالمعنى إنما أجازها بشروط فيها غاية

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٢٢).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٢٢).
(٣) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الوُضُوءِ (١: ٥٩).
(٤) فتح الباري لابن حجر، (١١/ ١١٢).
(٥) انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، (١/ ٣١٣).
(٦) انظر: توجيه النظر، الجزائري (ص: ٣٠٠).

التحوط والأمن من التزيد والتغيير والتبديل، فقالوا: لا تجوز الرواية بالمعنى إلاَّ لعالم عارف بالألفاظ ومقاصدها، خبير بما يحيل معانيها، بصير بمقدار التفاوت بينها، كما قالوا: إنَّ هذا فيما يروى قبل أنْ يُدَوَّنَ، أما ما دُوِّنَ في الكتب فلا يجوز تغييره بمرادفه ولا التصرف في لفظه بحال من الأحوال"[(١)].

الخاتمة:

الحمد لله على فضله وانعامه علي بإتمام هذا البحث في دفع هذه الشبهات التي أورها المبطلون للتشكيك في ثوابت الدين، وسأعرض بعض النتائج التي توصلت لها في البحث:

أهم النتائج والتوصيات:

١- أن الأصل في اعتماد الحديث تواتر السند وصحته، وليس المتن كما يزعمه المستشرقون، ويجعلونه منطلقا لهم في الطعن في الأحاديث، لأنهم أعياهم أن يقبل السند طعنا أو تشكيكا، وهو السند المتصل اتصالا متوترا، وهم يريدون أن يجدوا مغمزا في السنة النبوية، فلا سبيل إذن إلى قلقلة الإسناد إلا بتوهين الاعتماد على الأسانيد ولو كانت متواترة، واعتبارهم للمتون وحدها أدى إلى ضم المتن ذي السند المتواتر إلى المتن الشاذ المردود — واختيارها يناسب هواهم- وهذا منهم أيضا هروب من قيد أساسي أقامه المسلمون، واستحق أن يكون مبدأ منطقيا عالميا، فهم وفق ثقافتهم التي درجوا عليها في دراستهم للنصوص القديمة التي لم يكن لها سند صحيح ولا ضعيف لا بد لهم أن يركزوا على المتن دون الإسناد.

٢- أن تدوين الحديث قد بدأ منذ العهد الأول في عصر النبي ﷺ ، وشمل قسماً كبيراً من الحديث، وما يجده المطالع للكتب المؤلفة في رواة الحديث من نصوص تاريخية مبثوثة في تراجم هؤلاء الرواة، تثبت كتابتهم للحديث بصورة واسعة جداً، تدل على انتشار التدوين وكثرته البالغة، لا كما يزعمه المستشرقون من أن الحديث لم يكتب إلا بعد مائتي سنة.

٣- أن الاختلاف الذى يدعيه المستشرقون بين القرآن والسنة أو بين نصوص السنة، إنما هو اختلاف في أفهامهم وعقولهم، إذ لا اضطراب فيها ولا تعارض ولا تناقض.

٤- أن المعوّل عليه في رواية السنة النبوية هو التلقي الشفاهي، فعن النبي ﷺ تلقاه ألوف الصحابة العدول الضابطين، وعن الصحابة تلقاه ألوف الألوف من التابعين فهم الذين قاوموا ظاهرة وضع الحديث، ووقفوا لها بالمرصاد فكيف يتهمهم الأفاكون، بالتساهل في التصرف بألفاظه كيف شاءوا !!!.

٥- أن رواية الحديث بألفاظه هو الأصل عند العلماء في الرواية، ولو كانت الرواية بالمعنى على إطلاقها كما يزعمون، لكانت هناك صور لا نهاية لها من المتون للحديث الواحد، كما أن الصحابي الواحد قد يروي عنه مجموعة من التابعين في مواقف متعددة، فلو روى الصحابي في كل موقف الحديث بلفظ متغاير، لما وجدنا حديثين يتفقان في اللفظ، بل على العكس نجد الشواهد على حرص الصحابة والتابعين على نقل الحديث

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٢٢).

بلفظه واضحة لا تخفى على المعاين والباحث.

أبرز التوصيات:

١- دراسة منهج المستشرقين في تعاملهم مع قواعد العلماء في مصطلح الحديث.

٢- ترجمة الكتب والرسائل التي كتبها العلماء والباحثون في الرد على افتراءات المستشرقين حول السند ومتون الأحاديث.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم (جل منزله وعلا).

- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت،.
- أخطاء وأوهام في أضخم مشروع تعسفي لهدم السنة المؤلف: عبد العظيم إبراهيم مُحَمَّد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني: أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ ،.
- الاستشراق وموقفه من السنة النبوية، المؤلف: فالح بن مُحَمَّد بن فالح الصغير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة،.
- أصول الفقه المحمدي لجوزيف شاخت في كتابات الغربيين، ترجمة الصديق بشير نصر، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد الحادي عشر، ليبيا، ١٩٩٤م.
- أصول منهج النقد عند أهل الحديث د. عصام أحمد البشير، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٢م.
- أضواء على السُنَّة المحمدية لمحمود أبورية، الناشر: دار المعارف، مصر القاهرة، الطبعة السادسة.
- الانتصار للقرآن للباقلاني: مُحَمَّد بن الطيب بن مُحَمَّد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد عصام القضاة، الناشر: دار الفتح- عَمَّان، دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي- مؤسسة الإشراق، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، (جلال الدين السيوطي) (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

- تفسير القرآن العظيم لابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: سامي بن مُحَمَّد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
- تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: مُحَمَّد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر المؤلف: طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ، (المتوفي: ١٣٣٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- التوقيف على مهمات التعاريف زين الدين مُحَمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، عدد الأجزاء: ١ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير: مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه للبخاري: مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: مُحَمَّد زهير الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الجرح والتعديل: ابو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن التميمي، الرازي)، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن- الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م.
- دفاع عن السُنَّة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين للمؤلف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥ م.
- دفع شبهات المستشرقين حول السنة لأحمد مُحَمَّد بوقرين، قسم أصول الدين - بالجامعة الأمريكية المفتوحة ، المكتبة الشاملة، قسم العقيدة.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر- بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- الرد على المستشرق اليهودي جولدتسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية للدكتور/ مُحَمَّد حسن حسن جبل أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر، الطبعة الثانية: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- الرواية بالمعنى دواعيها وظواهرها في متون السنة النبوية د/ سيوطي عبد المناس، مجلة الحديث، السنة الرابع،

العدد السابع، شعبان ١٤٢٣٥هـ.
- رؤية إسلامية للاستشراق، أحمد عبد الحميد غراب، مؤسسة دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، الرياض ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- السنة المفترى عليها، المؤلف: سالم البهنساوي(المتوفى: ١٤٢٧هـ)، الناشر: دار الوفاء، القاهرة، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة: الثالثة: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- السنة قبل التدوين المؤلف: مُحَمَّد عجاج بن مُحَمَّد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المؤلف: مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، عدد الأجزاء: ١.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط- محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٥.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط- محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٧.
- سنن الترمذي: أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد مُحَمَّد شاكر (جـ ١، ٢) ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤،٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥ م، عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.
- سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦– ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٩.
- سير أعلام النبلاء للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة:٧٤٨)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ/ شعَيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، عدد الأجزاء: ٢٥.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين بيروت، ط٤،١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٦.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي،

الناشر: دار المعرفة– بيروت، ١٣٧٩م.

– فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني: مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب– دمشق، بيروت،ط١، ١٤١٤هـ.

– القرآن والقراءات والأحرف السبعة تأليف: أ.د. عبد الغفور محمود مصطفى جعفر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

– كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم مُحَمَّد بن علي ابن القاضي مُحَمَّد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون— بيروت، الطبعة: الأولى– ١٩٩٦م.

– لسان العرب لابن منظور: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

– مجموع الفتاوى لابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

– مختار الصحاح زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، الناشر: المكتبة العصرية– الدار النموذجية، بيروت— صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

– مذاهب التفسير الإسلامي للمستشرق اجنتس جولدتسيهر، ترجمة: د/عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٥٥م.

– مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم للدكتور مُحَمَّد مهر علي (المتوفى: ١٤٢٨هـ)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عدد الأجزاء:١.

– المستشرقون والقرآن للدكتور/ إسماعيل سالم عبدالعال، الناشر: رابطة العالم الاسلامي، العدد ١٠٤، لعام ١٤١٠هـ.

– المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي— بيروت.

– معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: أ. د مُحَمَّد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى:

١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م،.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مصر- مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- المعنى القرآني في ضوء اختلاف القراءات أ.د أحمد سعد الخطيب، الأستاذ المشارك بكلية التربية للبنات بجازان وأستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر، www.tafsir.net ، صفر ١٤٢٥هـ.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية- دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٢ هـ.
- المفصل في الرد على الحضارة الغربية، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود، الباحث في القرآن والسنة.
- مقدمة ابن الصلاح "معرفة أنواع علوم الحديث" المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم- ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- مقدمة كتاب المصاحف لابي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان السجستاني، وقف على طبعه وقدم له آرثر جفري، المطبعة الرحمانية بمصر.
- منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق- سورية، الطبعة: الثالثة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، عدد المجلدات: ١.
- نقض دعوى المستشرقين بتحريف القرآن الكريم من خلال المقارنة مع كتب أهل الكتاب لأحمد معاذ علوان حقي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، تاريخ النشر ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.